بقي لبنان « بلد الخمسة في المئة الذين يسيطرون على الخمسين في المئة من الدخل العام ، بينما القطاعات الشعبية — العمال الزراعيون وعمال القطاع الصناعي والبناء وسواهم لا يتجاوز مجموع مداخيلها ١٢ — ١٥ بالمائة من الدخل العام ، وهم غالبية السكان ؟! » والتشريع لا يطال الاغنياء ، فالقانون القاصر نفسه لا يطبق ، وليس هناك اية ضرائب على المضاربات العقارية التي رفعت ثمن المتر الواحد في الحمراء من مئتي ل.ل. الى حوالي ١٦ الف ل.ل.

والمحاولات القليلة لاضفاء صفات التحديث على مجتمع ليبرالي بلا كوابح باءت بالفشل . فمحاولة رفع الضريبة على المواد الاستهلاكية والمعروفة بقانون ١٩٤٣ ، تضافرت عليها وحوش النظام حتى اجهزت عليها . والمحاولة الاخرى لتقنين استيراد الدواء (محاولة الوزير اميل بيطار) الذي اصبح مجانا في معظم بلاد الغرب الرأسمالي ، ناهيك عن العالم الاشتراكي ، انقضت عليه ايضا وحوش النظام . وبالاضافة الى معاناة الطبقة الكادحة ساد الشعور بعدم المساواة والاحساس بالفروق الهائلة بين طبقات كتب عليها ان تأكل خبزها بدمها وطبقات اخرى تصنع الثروات الاسطورية بالعمولات والوساطات وبأهون السبل .

وكان النظام اللبناني القائم على الطائفية اي الصيغة اللبنانية التي اصطنعت سنة ١٩٤٣ هو سبب هذا التعطيل الذي اصاب الحياة اللبنانية وجمدها في نقطة معينة . فهذه الصيغة كانت تصلح ان تكون بداية مؤقتة ، فحسب ، في رحلة طويلة ومتجددة . فليس من المعقول اقامة وطن على اقتسام المنافع والوظائف على اساس طائفي . فالاعتراف بالوضع الطائفي وهو الصيغة اللبنانية شيء ، ولكن اقامة الدولة التي تعني انتماء المواطن قلبا ولسانا ويدا لوطن وارض ، فهي شيء اخر . والاعتراف بالطائفية كاحدى مخلفات الماضي المتخلف واحدى رواسبه الهمجية هو تشخيص ضروري لامراض الجسم اللبناني ، على اساس المضي في بناء الدولة على طريق انهائها والقضاء عليها ، وتحويل الولاء القبلي للطائفة الى ولاء علماني للوطن . ولكن الاعتراف بالطائفية والاقرار ببقائها حالة دائمة يجب الاحتفاء بها والمحافظة عليها فهو يعني اولا واخيرا اقامة تجمع قبلي في ظروف طارئة ، سرعان ما يتشتت متى انتهى الظرف او استمر ظرف جديد .

ولعل السيد ريمون اده حين يقول بان الرؤساء الموارنة هم سبب بلاء هذا الوطن ، فهو يعني تخلف الرؤساء اللبنانيين عن اقامة الدولة الحديثة ، نظرا للسلطات الواسعة التي يملكها الرئيس اللبناني بموجب الدستور . ولعل الرئيس شهاب هو الرئيس الوحيد الذي استخدم كلمة العدالة الاجتماعية ، واتجه اليها ولو بنصف قلب ، واقام بضع مؤسسات فوقية ، ولكنها بعيدة عن صلب النظام واسسه ، التي بقيت على حالها لا يمسها شيء من قدام او خلف . اما الرئيس فرنجية فقد جاءت ولايته بعد ان تفاقمت الامور وتعرضت المنطقة لظروف صعبة تواجه ظروفا اصعب .

كذلك فان الديمقراطية اللبنانية التي نتجت عن الصيغة اللبنانية هي صيغة قاصرة في وجهين اساسيين : فهي ، اولا لا تتيح تمثيل القوى الجديدة في المجتمع ، اي القوى الشابة الطموحة واستيعابها ، وبالتالي قصور النظام عن التمثيل الحقيقي او الكافي للسكان والاستفادة من العناصر المثقفة والمستقبلية والقادرة على التجاوب مع متطلبات ومتغيرات العصر . وذلك نتيجة الاعتلال في قانون وطرق الانتخاب الحالية التي تحصر دائرة المنافسة بين طبقة سياسية تنتمي في معظمها الى مدرسة واحدة .

وثانيا ، فان النظام البرلماني الحالي ، ونتيجة لعجزه عن التمثيل الدائم لقوى المجتمع المتغيرة الجديدة ، قد فقد احدى مقومات الديمقراطية الحديثة وهي وجود التكنيك الذي